

Distr.
LIMITED

E/CN.4/1996/L.32
10 April 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
البند ٥ من جدول الأعمال

مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية الى إقرار هذه الحقوق

غايون (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية): مشروع قرار

* بما في ذلك الدول الممثلة بمراقبين، وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٩٩٦... حقوق الإنسان والبيئة

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قرارها ١٤/١٩٩٥ المؤرخ في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة، في دورتها الثانية والخمسين، تقريراً يتضمن آراء الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن القضايا المثارة في التقرير النهائي المقدم إلى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، من مقررتها الخاصة المعنية بحقوق الإنسان والبيئة، السيدة فاطمة زهرة قسنطيني (E/CN.4/Sub.2/1994/9 و Corr.1)،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٩٠/١٩٩٣ المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣ و ٦٥/١٩٩٤ المؤرخ في ٩ آذار/مارس ١٩٩٤،

وإذ تحيط علماً بقرارات اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ٢٧/١٩٩٤ و ٣٧/١٩٩٤ المؤرخين في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ و ٢٣/١٩٩٥ المؤرخ في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٥،

وإذ تأخذ في اعتبارها التقرير المقدم من الأمين العام وفقاً لقرارها ١٤/١٩٩٥ عن حقوق الإنسان والبيئة (E/CN.4/1996/23)،

وإذ تدرك أن الأمين العام ما زال يتلقى آراء حول القضايا المثارة في التقرير النهائي للمقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان والبيئة،

١- ترجو من الأمين العام تجديد طلبه لالتماس آراء الحكومات، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وتقديم تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والخمسين؛

٢- تقرر مواصلة نظرها في هذه القضية في دورتها الثالثة والخمسين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "مسألة أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إقرار هذه الحقوق، بما في ذلك: المشاكل المتعلقة بالحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم؛ الدين الخارجي وسياسات التكيف الاقتصادي وأثارها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان وخاصة على تنفيذ إعلان الحق في التنمية".
